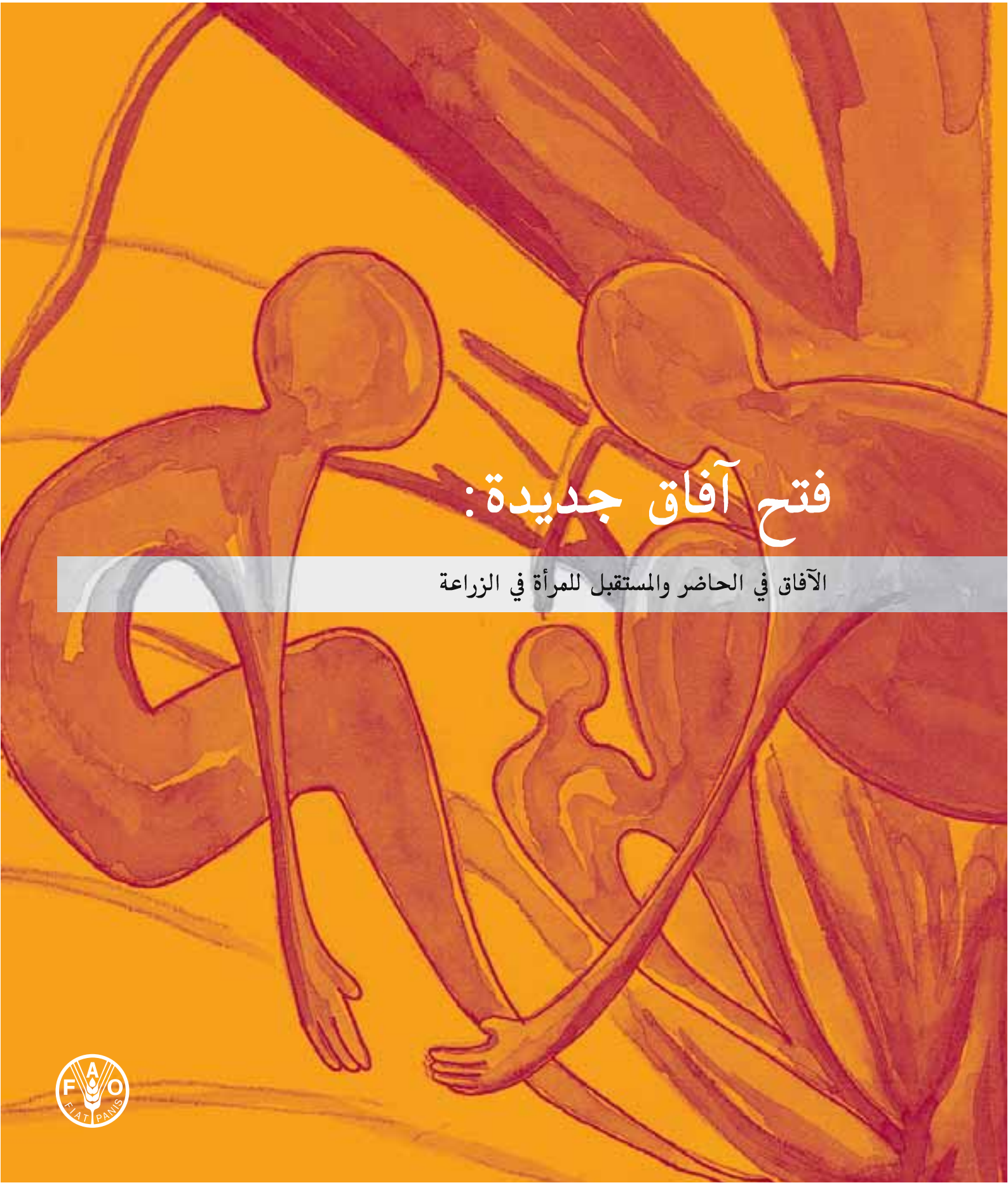

فتح آفاق جديدة:

الآفاق في الحاضر والمستقبل للمرأة في الزراعة

الفصل ٥ - الشرق الأدنى

الفصل ٥ – الشرق الأدنى[٢٠]

سياق التنمية الريفية

يتناول هذا الفصل التقدم الذي تحقق خلال السنوات الخمس الأخيرة فيما يتعلق بدعم دور المرأة الريفية في إنتاج الأغذية ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي في إقليم الشرق الأدنى. وهو يستكشف إجراءات تعزيز وضع المرأة الريفية، مما يؤدي إلى زيادة مساهمتها في إنتاج الأغذية وفي تحقيق الأمن الغذائي. ويتوقف نوع أو مدى المساهمة التي يمكن أن تقدمها المرأة الريفية على إمكانية حصولها على الموارد والامتيازات وعلى سيطرتها على تلك الموارد والامتيازات.

واليوم، على الرغم من عدم توافر بيانات بشأن المرأة الريفية والأمن الغذائي إلا فيما يتعلق ببضعة بلدان فقط، فإن هذا الوضع آخذ في التحسُّن. وقد تحقق تقدُّم في الاعتراف بالمرأة الريفية كمشاركة نشطة في البرامج والمشاريع الإنمائية. وفي بلدان كثيرة وُضِعت خطة عمل لتعميم وضع المنظور الجنساني في المسار الرئيسي، وبرامج للتخفيف من وطأة الفقر. وأقيمت رابطات نسائية وأُضفي الطابع المؤسسي على آليات المنظور الجنساني على الصعيدين المركزي واللامركزي؛ بما في ذلك المجالس واللجان والاتحادات. وتحقق تقدُّم فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الموارد، وذلك من قبيل منح المرأة الأراضي المستصلحة حديثاً، وإمكانية حصولها على الائتمانات من أجل تنظيم مشاريع متناهية الصغر. وتوجد استراتيجيات مختلفة موجَّهة إلى المرأة كمستفيدة من القروض والائتمانات وترتبط الائتمانات بالوضع المحدَّد للمرأة.

Harvesting a good crop of dwarf beans in a greenhouse.
(F. Botts, 1979)

(٢٠) يستند هذا الفصل إلى أعمال نادية رمسيس فرح، استشارية منظمة الأغذية والزراعة.

ويتضح من البيانات والملاحظات أن المرأة الريفية في إقليم الشرق الأدنى تساهم في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية، وتشارك في الإنتاج الزراعي، كعاملة بدون أجر في محيط الأسرة على الأغلب. وهي تؤدي جميع المسؤوليات الأسرية وخدمات رعاية الأطفال، فضلاً عن أنها مسؤولة أساساً عن الحفاظ على الأمن الغذائي للأسرة المعيشية؛ بحيث تتدبر الأمور بأي موارد قد يتاح لها الحصول عليها. وعلاوة على ذلك، يتزايد عدد النساء اللائي يمارسن الزراعة في بضعة بلدان بالإقليم، وذلك بسبب هجرة الذكور داخل البلدان وخارجها وبسبب الحروب.

وعلى الرغم من التقدم المذكور آنفاً، تظل هناك فجوات بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، تواجه المرأة الريفية معوقات مماثلة لما تواجهه المرأة في مختلف أنحاء العالم، من قبيل محدودية إمكانية حصولها على الأرض، والائتمانات، والتقانة الملائمة، والتعليم، والخدمات الصحية المناسبة. وهذا كله من شأنه في حالة توافره لها أن ييسِّر أداء أدوارها المتعددة داخل الأسرة المعيشية وخارجها من أجل زيادة الإنتاجية وكفالة تحقيق الأمن الغذائي.

الخصائص الرئيسية لإقليم الشرق الأدنى

على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين بلدان الإقليم فيما يتعلق بموارد الأمن الغذائي فإن هناك عدداً من القضايا المشتركة التي تجمع بين تلك البلدان، وهي: ١) أن حوالي ٧٠ في المائة من إجمالي مساحة تلك البلدان قاحل أو شبه قاحل، حيث لا يُروى سوى ٣٨ مليون هكتار فقط من الأرض الصالحة للزراعة (أي نحو ٣٤ في المائة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ٢) كان هناك تدهور شديد في الموارد الطبيعية بسبب تحات التربة والتصحر والتشبع بالمياه والملوحة (يعاني حوالي ٣٥ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي من التحات بفعل الرياح، بينما يعاني حوالي ١٧ في المائة من إجمالي تلك المساحة من التحات بفعل المياه). ٣) أن بلدان الإقليم جميعها تقريباً قد بدأت عملية إصلاح اقتصادي موجَّهة نحو السوق، وإن يكن بدرجات متفاوتة من الالتزام والنجاح. وتسود صعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة. ٤) أن بلداناً عديدة في الإقليم تعاني معاناة كبيرة من نقص التغذية. ومع ذلك يلزم وجود شبكات سلامة غذائية ملائمة لحماية الفئات القابلة للتأثر في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ٥) أن الإقليم يعتمد اعتماداً شديداً على الواردات التجارية. وتعتمد بلدان عديدة

على المعونات الغذائية لتلبية احتياجاتها الغذائية. وزاد صافي واردات الحبوب الغذائية من ٦.٥ ملايين طن في الفترة ١٩٦٩– ١٩٧١إلى ٣٩.٣ مليون طن في الفترة ١٩٨٨– ١٩٩٠ ومن المتوقع أن يبلغ ٧٥.٥مليون طن بحلول سنة ٢٠١٠ (NERC، ٢٠٠٣).

واحتياطيات المياه هي الأدنى في المنطقة العربية بالمقارنة بالمناطق الأخرى في مختلف أنحاء العالم. وإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو أشد أقاليم العالم جفافاً، واحتياطياته المائية آخذة في الانكماش.

الشكل ١–٥
نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة بالأمتار المكعبة بحسب الإقليم

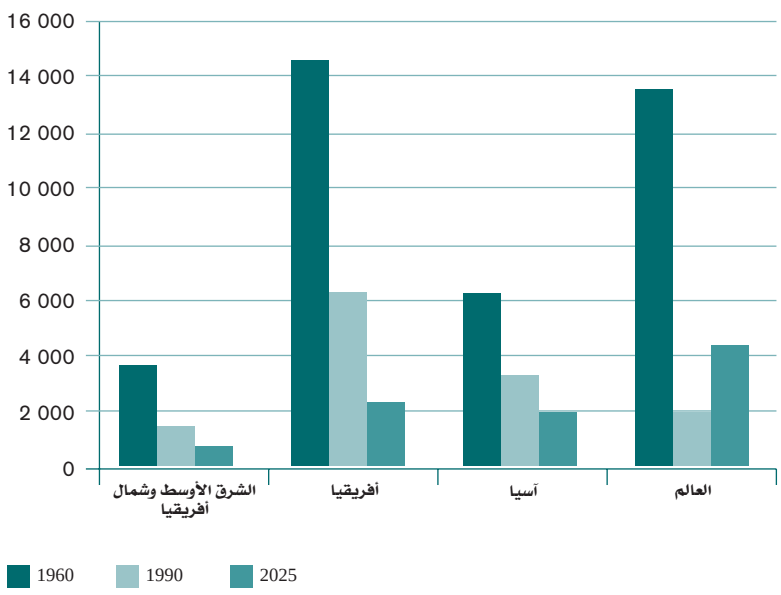

المصدر: Safiris, 2000.

الخصائص السكانية

ربما كانت خصائص معيَّنة من خصائص المجتمعات الريفية في إقليم الشرق الأدنى تفسِّر دور المرأة الريفية في تحقيق الأمن الغذائي تفسيراً أفضل. ومن بين المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الريفية في تحقيق الأمن الغذائي، تقسيم العمل بين الجنسين في مجال الزراعة، والعمل بدون أجر في إطار الأسرة، ودور المرأة في عملية صُنع القرار، وفي الإنجاب، والتقييدات الاجتماعية وغيرها من التقييدات. وهذه العناصر جميعها يمكن تحليلها وتصف حالة المرأة الريفية في إقليم الشرق الأدنى.

الشكل ٢–٥
الهرم السكاني في المنطقة العربية ٢٠٠٣

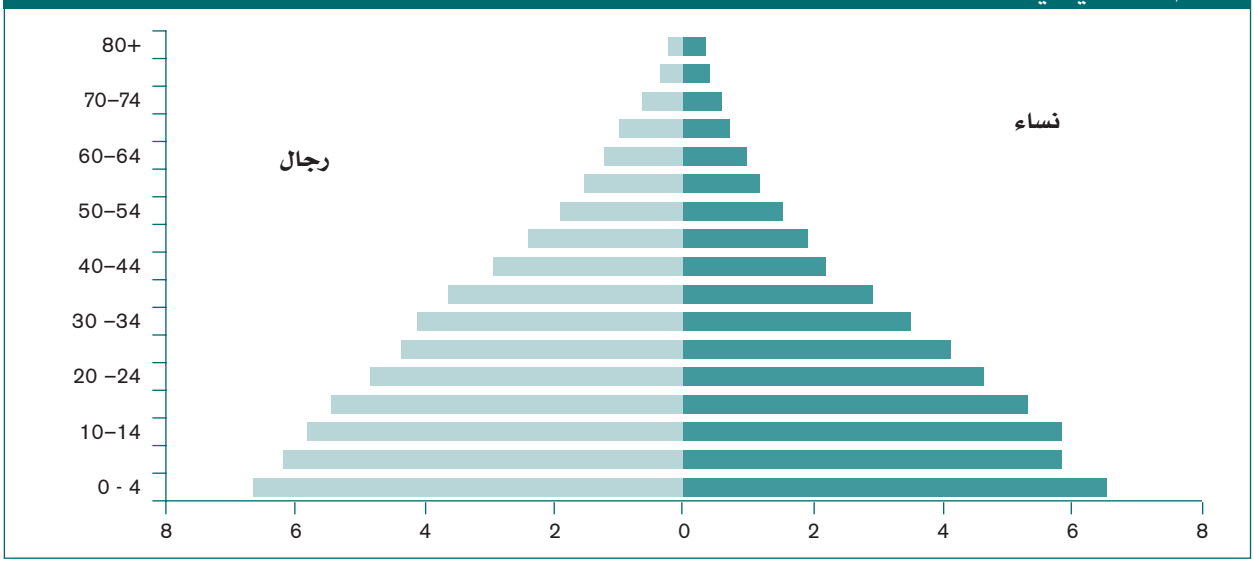

المصدر: مجموعات بيانات الإحصاءات الاجتماعية الخاصة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٣.

يبلغ مجموع سكان المنطقة العربية حوالي ٣٠٧ ملايين نسمة، وتشكِّل النساء زهاء ٥٠ في المائة منهم. إلا أن الرجال يشكلون أكثر قليلا من نصف عدد السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي: أي في البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد العمال المهاجرين الذكور نسبياً في هذه البلدان. وتشكِّل نسبة السكان العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤ سنة و ٦٤ سنة ٥٩ في المائة من مجموع السكان. وتمثِّل النساء غالبية السكان الذين يبلغون من العمر ٦٠ سنة فأكثر، وذلك بسبب ارتفاع متوسط أعمارهن المرتقب عند الولادة بالمقارنة بالرجال، بحيث يبلغ هذا المتوسط ٦٨.٥ سنة في حالة النساء بالمقارنة بمتوسط قدره ٦٥،١ سنة في حالة الرجال في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٥.

وعلى المستوى الإقليمي يزيد حالياً عدد السكان سنويا بمعدل يقدر بنسبة ٢.٤ في المائة والمتوقع أن يتضاعف في غضون ٢٩ عاماً، بينما من المتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى ٢.١ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. ومعدل النمو السكاني هذا يرتبط ارتباطاً رئيسياً بارتفاع معدلات الخصوبة السائدة في عدد من البلدان العربية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤). ويشهد الإقليم، على وجه الإجمال، معدلاً مرتفعاً للنمو السكاني، يُقدَّر بنسبة ٢.٤ في المائة سنوياً ويتسم بتفاوت توزيع السكان والموارد؛ وتقل أعمار نحو ٣٨ في المائة من السكان عن ١٥ عاماً. وفي سنة ٢٠٠٠ كان أكبر عدد من السكان موجوداً في إيران (٧٠ مليوناً) ومصر (٦٨ مليوناً) تليهما المغرب والجزائر (٣٠ مليوناً لكل منهما) بينما كان عدد السكان لا يتجاوز ٥٦٥ ألفاً في قطر. ولكن يوجد معدل أعلى للنمو السكاني في فلسطين (٣.٧ في المائة)، وعمان (٣.٥ في المائة)، واليمن (٣.٣ في المائة)، والمملكة العربية السعودية (٢.٩ في المائة)، وقطر والعراق (٢.٧ في المائة لكل منهما).

الجدول ١-٥
التركيبة السكانية بحسب الجنسين والفئة العمرية، ٢٠٠٣ (٪)

	مجموع السكان		السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥عاماً		السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥و٢٤عاماً		السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥و٥٩عاماً		السكان الذين تبلغ أعمارهم ٥٩ عاما فأكثر	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
البحرين	٤٢.٥	٥٢.٥	٤٨.٩	٥١.١	٤٦.٩	٥٣.١	٣٦.٩	٦٣.١	٥٠.٥	٤٩.٥
مصر	٥٠.١	٤٩.٩	٤٩.٠	٥١.٠	٤٩.٢	٥٠.٨	٥٠.٩	٤٩.١	٥٣.٨	٤٦.٢
العراق	٤٩.٣	٥٠.٧	٤٩.١	٥٠.٩	٤٨.٩	٥١.١	٤٩.٣	٥٠.٧	٥٢.٦	٤٧.٤
الأردن	٤٧.٩	٥٢.١	٤٨.٨	٥١.٢	٤٨.٧	٥١.٣	٤٦.٦	٥٣.٤	٤٨.٧	٥١.٣
الكويت	٣٩.٨	٦٠.٢	٤٩.٠	٥١.٠	٤٦.٣	٥٣.٧	٣٣.٧	٦٦.٣	٤١.٦	٥٨.٤
لبنان	٥١.٠	٤٩.٠	٤٩.٠	٥١.٠	٤٩.٤	٥٠.٦	٥٢.٣	٤٧.٧	٥٤.٨	٤٥.٢
فلسطين	٤٩.١	٥٠.٩	٤٨.٩	٥١.١	٤٨.٦	٥١.٤	٤٨.٦	٥١.٤	٥٧.٣	٤٢.٧
عمان	٤٢.٦	٥٧.٤	٤٨.٩	٥١.١	٤٧.٥	٥٢.٥	٣٤.٠	٦٦.٠	٤٥.٤	٥٤.٦
قطر	٣٦.٦	٦٣.٤	٤٨.٩	٥١.١	٤٨.٤	٥١.٦	٢٨.٢	٧١.٨	٣٣.٥	٦٦.٥
المملكة العربية السعودية	٤٦.٣	٥٣.٧	٤٨.٨	٥١.٢	٤٨.٦	٥١.٤	٤٢.٥	٥٧.٥	٤٧.٥	٥٢.٥
سوريا	٤٩.٦	٥٠.٤	٤٨.٩	٥١.١	٤٩.٢	٥٠.٨	٥٠.١	٤٩.٩	٥٣.٩	٤٦.١
الإمارات	٣٥.٠	٦٥.٠	٤٩.٠	٥١.٠	٤٥.٣	٥٤.٧	٢٦.١	٧٣.٩	٣٦.٢	٦٣.٨
اليمن	٤٩.٢	٥٠.٨	٤٨.٩	٥١.١	٤٨.٦	٥١.٤	٤٩.٩	٥٠.١	٥١.٧	٤٨.٣

المصدر: ESCWA Gender Statistics، ٢٠٠٣.

خصائص المرأة

التعليم والتدريب

هناك تفاوتات بين الجنسين في جميع مستويات التعليم. إلا أن صافي معدلات القيد في التعليم الابتدائي في البحرين ومصر وتونس في سنة ٢٠٠١–٢٠٠٠ كان ١٠٠ في المائة تقريباً. وعلى المستوى الإقليمي، يقدَّر أن ٧.٤ ملايين طفل لم يكونوا ملتحقين في بالمدارس في سنة ٢٠٠٠، كانت الفتيات يمثلن ٤.٤ ملايين منهم. وعلى المستوى الإعدادي كانت نسبة القيد الصافية للنساء ٥١.٧ في المائة في سنة ٢٠٠٠–٢٠٠١، بالمقارنة بنسبة قدرها ٥٦.٤ في المائة للرجال. وفي السنة الأكاديمية نفسها كانت نسبة النساء الملتحقات بالتعليم الثانوي تبلغ ١٧.٨ في المائة وكانت نسبة الرجال تبلغ ٢١.٦ في المائة. وعلى المستوى الجامعي في بعض البلدان كان عدد النساء الملتحقات بالمدارس الثانوية أعلى من عدد نظرائهن الذكور. وهذا يرجع إلى إبقاء البنات في البلد نفسه في المنزل، بينما يُرسَل الأبنـــاء إلى الخارج لمتابعـــة تعليمهم الأعلى خـــارج المنطقـة العربية .(UNESCO Institute for Statistics (UIS) database).

وتكون معدلات أمية المرأة أعلى عادةً من معدلات أمية الرجل. وتوجد أعلى معدلات لأمية الإناث البالغات في العراق (٧٦ في المائة)، واليمن (٧١ في المائة)، وموريتانيا (٦٩ في المائة)، والمغرب (٦٢ في المائة)، ومصر ٥٤(في المائة)، والسودان (٥١ في المائة) (البنك الدولي، Development Indicators Database World، ٢٠٠٢).

ومعدلات أمية الفتيات والشابات (اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤سنة) أعلى عموماً من معدلات أمية الفتيان والشباب الذين ينتمون إلى نفس الفئة العمرية وأعلى من معدلات أمية نساء المناطق الحضرية. أما النساء العاملات في مجال الزراعة فإن معدلات أميتهن أعلى كثيراً في اليمن حيث تبلغ ٩٤ في المائة، ومصر حيث تبلغ ٧٩ في المائة، وسوريا حيث تبلغ ٥٣ في المائة (Farah، ١٩٩٩، ٢٠٠٠a، ٢٠٠٠b).

وخلال الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ و سنة ٢٠٠٠ زاد معدل معرفة البالغين للقراءة والكتابة في المنطقة العربية من نسبة قدرها ٥٠ في المائة إلى نسبة قدرها ٦٠ في المائة ومن المتوقع أن تتجاوز ٧٠ في المائة بحلول سنة (٢٠١٥اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤)

الشكل ٥-٣: معدلات معرفة النساء البالغات والرجال البالغين للقراءة والكتابة في بلدان عربية مختارة في سنة ٢٠٠٣ (٪)

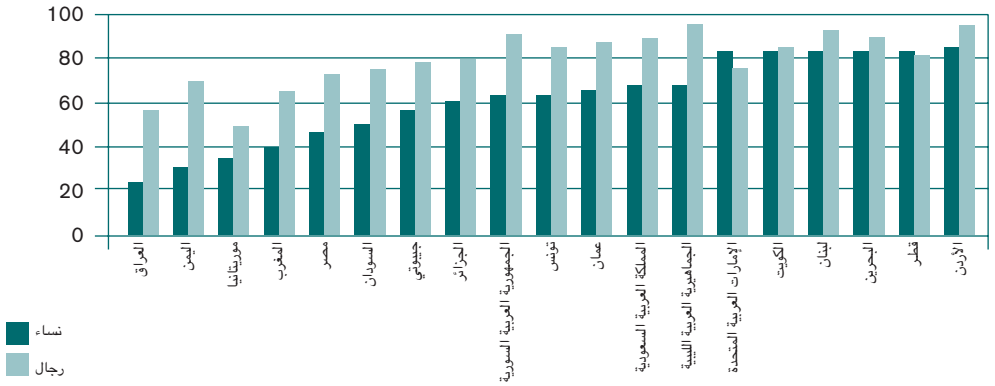

المصدر: اليونسكو، معهد الإحصاءات (UIS).

الفجوة القائمة بين الجنسين فيما يتعلق بمعرفة الشباب للقراءة والكتابة: لقد تراوح دليل التعادل بين الجنسين فيما يتعلق بمعدل معرفة الشباب للقراءة والكتابة في سنة ٢٠٠٠ بين ٠.٨٦ و ١.٠٠. وفي فلسطين كان الدليل فيما يتعلق بمعدل معرفة الشباب للقراءة والكتابة يبلغ ١.٠١ ، مما يشير إلى أن الإناث صغيرات السن كانت معرفتهن للقراءة والكتابة أعلى بدرجة هامشية من معدلات أقرانهن من الذكور. وقد لوحظت أوسع الفجوات بين الجنسين لصالح الرجال فيما يتعلق بمعدلات معرفة الشباب للقراءة والكتابة في العراق وفي اليمن حيث تبلغ تلك الفجوة ٠.٥٣. وعلاوة على ذلك كان دليل تعادل الجنسين فيما يتعلق بمعدلات معرفة الشباب للقراءة والكتابة أقل من المتوسط في خمسة بلدان عربية، هي مصر والعراق وموريتانيا والمغرب واليمن (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤).

الشكل ٥-٤: دليل تعادل الجنسين فيما يتعلق بمعدلات معرفة الشباب للقراءة والكتابة في بلدان عربية مختارة في سنة٢٠٠٠

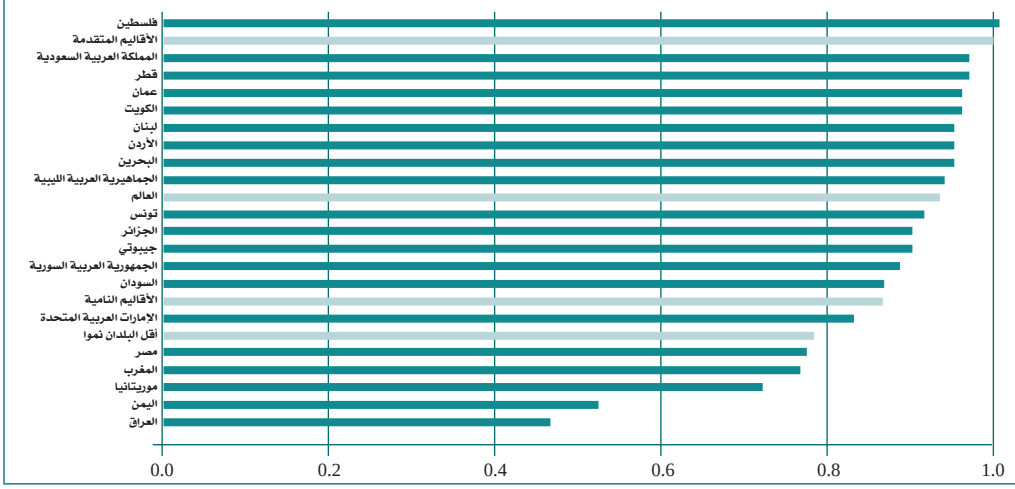

المصدر: معهد الإحصاءات التابع لليونسكو (UIS).

الصحة الإنجابية

من الأصعب بالنسبة للمرأة الريفية أن تكفل الأمن الغذائي لأسرتها المعيشية وذلك لأن حجم أسرتها يكون أكبر. وفي الأسر الريفية يعتَبَر الأطفال استثماراً لا عبئاً من حيث النفقات، وذلك لما يقدموه من عمل في مرحلة مبكرة من العمر. وتساعد الطفلة في الأعمال المنزلية وقد تحل محل المرأة التي يكون لديها أطفال صغيري السن للغاية في الجمع ما بين العمل في المزرعة والعمل في إطار الأسرة. ولذلك فإن المرأة الريفية في هذه المنطقة يكون حجم أسرتها أكبر عادةً.

ومعدلات الخصوبة الإجمالية للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة شديدة الارتفاع. إلا أن هناك تفاوتات واضحة بين البلدان. وقد كانت البلدان ذات أعلى معدلات للخصوبة في سنة ٢٠٠٠ هي اليمن (٧.٦)، وأفغانستان وموريتانيا (٦.٨)، تليهما فلسطين (٥.٦)، وعمان والمملكة العربية السعودية (٥.٥ لكل منهما)، والسودان (٤.٥)، والأردن (٤.٣)، مما يبيِّن أن معدل الخصوبة الإجمالي للمنطقة ككل مرتفع. أما أدنى معدلين للخصوبة فهما موجودان في البحرين (٢.٣)، وتونس (٢.١)؛ وكان معدل الانخفاض في معدل الخصوبة الإجمالي بطيئاً خلال الفترة ما بين سنة ١٩٩٠و سنة ٢٠٠٠.

ولم يعتمد بعض البلدان حتى الآن برامج لتنظيم الأسرة، وهذا يصدُق فيما يتعلق بمعظم بلدان الخليج. أما العراق وفلسطين والسودان وسوريا والجزائر ومصر وتونس فتوجد لديها سياسات فعَّالة لتنظيم الأسرة من أجل كبح النمو السكاني وتمثل قصص نجاح في هذا المضمار في المنطقة.

وفي الوقت ذاته توجد اختلافات بين بلدان المنطقة الغنية وبلدانها الفقيرة من حيث إمكانية حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية. فالبلدان الغنية بالنفط حققت معدلات شاملة تقريباً فيما يتعلق بتقديم الرعاية المتعلقة بالولادات التي تجري تحت إشراف موظفين صحيين. وتقدِّم هذه البلدان خدمات صحية مجانية فائقة الجودة لمواطنيها، وعلاوة على ذلك فقد نجحت في خفض معدلات الوفيات النفاسية لديها للأسباب نفسها المذكورة آنفاً.

وعلى العكس من ذلك، نجد أن البلدان الأفقر لديها قطاعات زراعية كبيرة الحجم وتعيش نسبة مرتفعة من مواطنيها في المناطق الريفية، حيث تتاح موارد أقل يمكن تخصيصها مجاناً لمواطنيها، وبخاصة للنساء. ويوجد بين نساء الريف أسوأ معدل للرعاية المتعلقة بالولادة وأسوأ نسبة مئوية للولادات التي تجري تحت إشراف موظفين صحيين؛ كما توجد لديهن معدلات وفيات نفاسية مرتفعة.

وتوجد أسوأ معدلات للوفيات النفاسية في موريتانيا والسودان ٥٥٠ (بين كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة

الشكل ٥-٥: نسب الوفيات النفاسية في بلدان عربية مختارة فيما يتعلق بسنوات مختارة بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠ (في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حيّة)

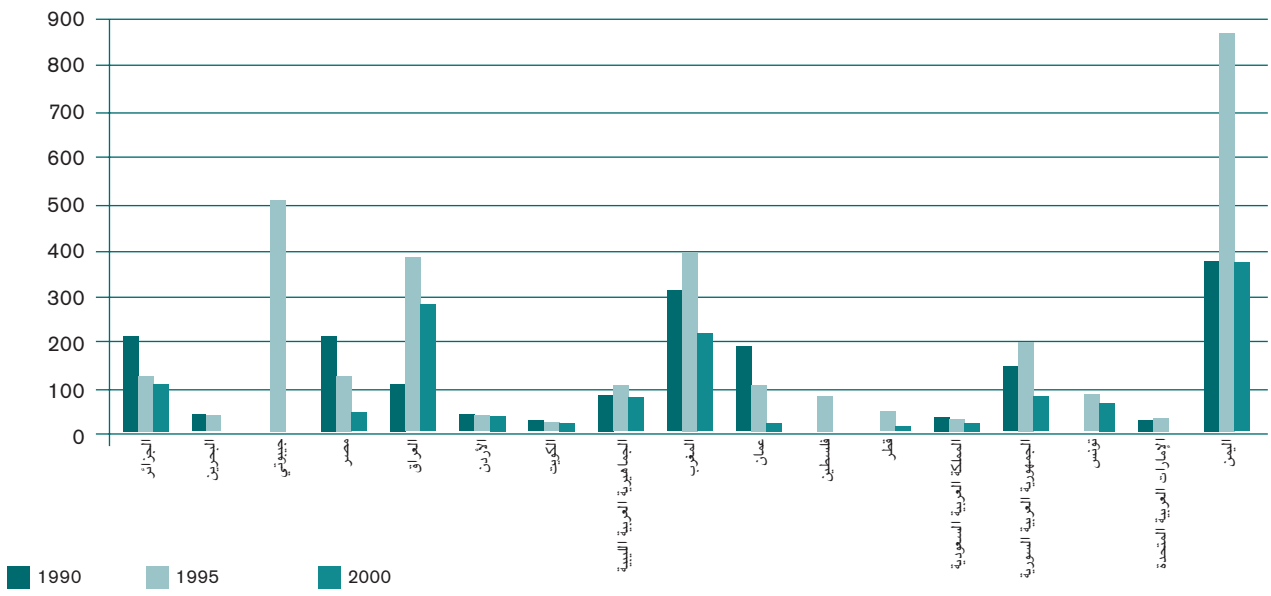

المصدر: مجموعات بيانات الإحصاءات الاجتماعية الخاصة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٣.

حيّة) تليهما اليمن (٣٥٠) ومصر (١٧٠). ومن الممكن أن نستنتج مما ذُكِر آنفاً أن المرأة الريفية ذات الأسرة الكبيرة والتي لا تتوافر لها إمكانية كافية للحصول على خدمات الصحة الإنجابية أكثر عرضة للوفيات الإنجابية والنفاسية المرتفعة. كما أنها مجبرة على كفالة الأمن الغذائي لعدد كبير من الأطفال في ظل فقر نسبي.

لقد انخفضت الوفيات النفاسية في معظم البلدان انخفاضاً هائلاً خلال الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠. فقد تحققت انخفاضات ملحوظة في تلك النسب في لبنان (١٠٤ في سنة ٢٠٠٠)، مع حدوث انخفاض إلى ثلث الحالات في سنة ١٩٩٠؛ والجزائر (١٢٠ في سنة ٢٠٠٠)، مع حدوث انخفاض إلى ما يقرب من نصف عدد الحالات في سنة ١٩٩٠؛ ومصر (٤٤ في سنة)٢٠٠٠، مع حدوث انخفاض إلى ما يقرب من خُمس الحالات في سنة ١٩٩٠، وعمان، التي شهدت أعلى انخفاض في تلك النسبة، بحيث انخفضت من ١٩٠ حالة وفاة إلى ١٤ حالة وفاة بين كل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة. وتناقض ذلك مع حالة العراق حيث زادت النسبة من ١١٧ حالة إلى ٢٧٤ حالة خلال الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠. وإبّان تلك الفترة ظلت نسبة الوفيات النفاسية مرتفعة في

اليمن، بحيث زادت عن ٣٥١ حالة في سنة ١٩٩٠ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤).

وثمة حكومات اعتمدت سياسات للتحكم في النمو السكاني محققة نجاحاً كبيراً (البنك الدولي ١٩٩٤ ;Egypt: Demographic and Health Survey, 1995 Ministry of Health, Iran 1998). وفي تونس أنشئت رابطة لتنظيم الأسرة في سنة ١٩٦٨ روَّجَت، علاوة على اتخاذ الإجراءات التقليدية، لأهمية المباعدة بين الولادات حفاظاً على صحة الأم والطفل. وسُنَّت قوانين لرفع سن الزواج للمرأة إلى ١٧ عاماً وسن الزواج للرجل إلى ٢٠ عاماً. واقتصرت امتيازات الأسرة على أول ثلاثة أطفال في الأسرة المعيشية. ويُقدَّم التعليم الأساسي مجاناً، وقد كانت هناك مساواة بين البنات والبنين فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم كما كانت معدلات القيد متماثلة بينهم تقريباً.

ولقد كان معدل النمو السكاني في إيران يبلغ ٣.٢ في المائة في سنة ١٩٨٦. ثم أنشئت لجنة سكانية في وزار الصحة والتعليم الطبي لدراسة الآثار التي تترتب نتيجة لذلك فيما يتعلق بالغذاء والصحة والتعليم والعمالة وغير ذلك من الخدمات. واشتملت فيما بعد أول وثاني خطة خمسية حكومية للتنمية على سياسة ترمي إلى الحد من النمو السكاني من خلال تحقيق زيادة في شمول خدمات منع الحمل ومستويات تعليم الفتيات ومشاركة المرأة في المجتمع فضلاً عن مشاركتها في الأسرة.

أما مصر فتوجد لديها سياسة سكانية رسمية منذ سنة ١٩٦٦، عندما أنشئ البرنامج القومي لتنظيم الأسرة. وقد بدأت أول سياسة سكانية قومية في مصر سنة ١٩٧٣. وخلال الفترة ما بين سنة ١٩٨٠ و سنة ١٩٩٦ انخفض معدل الخصوبة من ٥.١ أطفال لكل امرأة إلى ٣.٣ أطفال لكل امرأة وارتفع معدل شيوع استعمال وسائل منع الحمل من ٢١ في المائة إلى ٥٠ في المائة. ولا يزال البرنامج السكاني يمثل أولوية قومية بالنسبة للحكومة.

وسكان البلدان الأكبر حجماً تكون مواردهم عادةً أقل من سكان البلدان الأصغر حجماً، وبخاصة بلدان الخليج الغنية بالنفط. وعلاوة على ذلك من الأرجح أن تحصل البلدان الأفقر على نسبة مئوية أعلى من دخلها من الزراعة.

السكان النشطون اقتصادياً في القطاع الريفي

إن المرأة والرجل على حد سواء يدرّان دخلاً ويتزايد عدد الرجال والنساء في سوق العمل. ويُعتَبَر التعليم سبيلاً لحماية الفتاة من مستقبل مجهول؛ وعلاوة على ذلك بدأت المرأة تنخرط في دراسات وفي ممارسة أعمال كانت حكراً على الرجال من قبل. ففي سوريا، مثلا، تمثّل الفتيات نسبة قدرها ٥٠ في المائة تقريباً من طلبة كلية الزراعة. وعلاوة على ذلك نجد في سلطنة عمان أن ٤٨ في المائة من الفتيات مقيدات في الجامعة الزراعية (١٩٩٨)؛ وتتولى المرأة مسؤوليات إضافية لسد فجوة العمل الناجمة عن هجرة الرجال بحثاً عن أجور أفضل (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٢٠٠٣)

المرأة العاملة في مجال الزراعة

يظل معدل النشاط الاقتصادي للمرأة العربية أقل من معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في أقاليم أخرى من العالم. ففي سنة ٢٠٠٠ كانت المرأة العربية تمثل حوالي ٢٩ في المائة من قوة العمل الإقليمية وكان من الأغلب أن تكون عاطلة عن العمل بالمقارنة بالرجل. وعلاوة على ذلك، كان معدل بطالة المرأة في سنة ٢٠٠١ حوالي ١٧.١ في المائة بالمقارنة بمعدل بطالة للرجل قدره ١٠.٦ في المائة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤).ويبلغ معدل النشاط في المناطق الريفية في سوريا ٨٣.٧ في المائة للذكور و ٣٣.٤ في المائة للإناث. وفي عمان تمثّل النساء نسبة قدرها ٢٤ في المائة من السكان النشطين. أما معدل بطالة إناث الريف فهو الأعلى (١٢.١ في المائة) مقابل (٧.١ في المائة) لذكور الريف بحيث توجد فجوة بين الجنسين تتجاوز ٥ نقاط مئوية. وأكثر من ٧٠ في المائة من العاملات يحصلن على دخل يتراوح بين ٤٠ دولاراً و ٨٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، أي ما لا يتجاوز نسبة قدرها ٤١ في المائة من الدخل الذي يكسبه الرجل (منظمة الأغذية والزراعة، برنامج التعاون التقني، وسوريا).

وتعمل أغلبية النساء في الزراعة كعاملات في محيط الأسرة بدون أجر. وتبلغ النسبة المئوية للعاملات بدون أجر إلى مجموع العاملات في الزراعة ٧٩في المائة في اليمن، و ٦٦ في المائة في سوريا، و ٦٠ في المائة في مصر، و ٤٥ في المائة في فلسطين (Farah، 1997، 1999، 2000a، 2000b)وهذه المعدلات المرتفعة للعاملات في محيط الأسرة بدون أجر في مجال الزراعة هي السبب الرئيسي للارتفاع النسبي في معدل

العاملين بدون أجر في محيط الأسرة على الصعيد القطري. ومع أن بعض الذكور (الفتيان عادةً) يعملون في محيط الأسرة بدون أجر فإن الفجوة بين الذكور والإناث كبيرة. وبناءً على ذلك تُحرم المرأة التي تعمل كمنتجة زراعية من الحصول على دخل بينما تؤدي مهمة بالغة الأهمية، وهي مهمة كفالة الأمن الغذائي للأسرة المعيشية.

أثر سياسات التكيُّف الهيكلي

لقد تحولت أغلبية بلدان الشرق الأدنى عن الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد سوق حرة واعتمدت برامج للتكيُّف الهيكلي تيسيراً لاندماجها في النظام الاقتصادي الدولي. والسمات الرئيسية لسياسات التكيُّف الهيكلي هذه هي التحرير الاقتصادي للسوق والخصخصة. وتصر برامج التكيُّف الهيكلي على الحد من الإنفاق الحكومي، وإزالة الإعانات (وبخاصة الإعانات الزراعية والغذائية)، ومسايرة الأسعار الدولية.

Young woman carrying load of fuelwood.
(R. Faidutti, 1987)

وهذه التدابير أدت إلى زيادة أوجه انعدام المساواة في الدخل وإلى ارتفاع مستويات الفقر وأثَّرت في بعض الأحيان تأثيراً سلبياً على صغار المزارعين وعلى الفقراء منهم. وأثَّرت تخفيضات الإعانات للقطاع الزراعي تأثيرا سلبياً على سكان الريف، وبخاصة المرأة الريفية، باعتبارها صاحبة حيازة زراعية صغيرة، وذلك لعدم تأهيلها أو إعدادها لمواجهة التحديات الجديدة للمنافسة القطرية والدولية.

ومعدل فقر سكان البلدان التي يوجد فيها قطاع زراعي كبير، من قبيل مصر واليمن، أعلى. فعلى سبيل المثال يعيش ٥٣ في المائة من السكان المصريين و ٣٥.٥ في المائة من السكان اليمنيين على أقل من دولارين يوميا (البنك الدولي، ٢٠٠١).

الأسر المعيشية التي تعيلها إناث

إن عدد الأُسر المعيشية التي تعيلها إناث هو مؤشر أيضاً لفقر الإناث في مختلف أنحاء المنطقة. ولا يختلف هذا الرقم كثيراً عن المعدل القومي. ويُشتَبه في أن معدل الأسر المعيشية التي تعيلها إناث أعلى كثيراً مما تكشف عنه الإحصاءات المتوافرة، وبخاصة فيما يتعلق بشمال أفريقيا، وذلك بسبب هجرة الذكور على نطاق واسع إلى بلدان أوروبية.

وتُعَرِّف الأمم المتحدة الأسر المعيشية التي تعيلها إناث بأنها الأسر المعيشية التي تكون النساء مسؤولات فيها عن الإنفاق وإدارة شؤونها في حالة غياب ذكر. ويتزايد عدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء بسبب جملة أمور من بينها هجرة الذكور وإصابة الذكور بالإعاقة والترمُّل والطلاق.

وتوجد أعلى نسبتين مئويتين للأسر المعيشية التي تعيلها إناث في باكستان والسودان، حيث تبلغان ٢٥ في المائة و ٢٣.٨ في المائة على التوالي (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥). وأحدث معدل فيما يتعلق بمصر والمغرب مرتفع أيضاً ويبلغ ١٧ في المائة. والأسر المعيشية التي تعيلها إناث في مصر لها خصائص اجتماعية – اقتصادية تنفرد بها وتختلف عن الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بهذا الجانب نجد أن الأرامل يمثلن نسبة قدرها ٦٢ في المائة من النساء اللائي يُعلن أسراً. ونسبة أمية النساء اللائي يُعلن أسراً (٧٣٪) أعلى من نسبة أمية نساء الريف بأكملهن (٦٣.٣). وتحصل نسبة يبلغ مجموعها ٤٢ في المائة من الأسر المعيشية التي تعيلها إناث على دخل يقل عن ٢٠٠ ١ جنيه مصري (٢١) سنوياً، وتحصل نسبة قدرها ٣٠ في المائة من تلك الأسر على دخل يتراوح بين ٢٠٠ ١ جنيه مصري و ٨٠٠ ١ جنيه مصري سنويا. ولا يحوز نحو ٨٠.٥ في المائة من الأسر المعيشية التي تعيلها إناث في المناطق الريفية أرضاً. وفي هذا الصدد أدى تحرير علاقة استئجار الأراضي إلى إخراج بعض الأسر التي تعيلها إناث وتستأجر أرضاً من حيازاتها للأراضي الزراعية (Ahmed, M.، 2003).

السياسات المتعلقة بالمنظور الجنساني

منذ منتصف تسعينات القرن العشرين أثارت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والسكان، كما أثار مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغيره من المؤتمرات، وعي واضعي السياسات بشأن ضرورة إدماج النهج المتعلق بالمنظور الجنساني ضمن عملية وضع السياسات والمشاريع والبرامج. والاتجاهات الرئيسية الثلاثة التالية آخذة في الظهور: المرأة والمشاركة السياسية، وتعميم وضع المنظور الجنساني في المسار الرئيسي ضمن السياسات والبرامج الزراعية، وإنشاء آليات بشأن المنظور الجنساني.

المرأة والمشاركة السياسية

المشاركة السياسية للمرأة في الإقليم هزيلة. وما زال عدد الوزيرات منخفضاً. وفي بعض البلدان، وبخاصة بلدان الخليج، لم تحصل المرأة حتى الآن على حق التصويت أو المشاركة في البرلمان. وفي بلدان أخرى نجد أن عدد النساء الأعضاء في البرلمان أعلى بسبب تخصيص مقاعد لهن، كما هو الحال في سوريا (١٠.٤ في المائة) (المرجع نفسه). ومع ذلك لا تزال المشاركة السياسية هزيلة وينبغي اعتماد تدابير ترمي إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة في الإقليم. ومن ناحية أخرى من الملاحظ أن المرأة تشغل مناصب عليا في كثير من المجالات الأخرى من قبيل القانون والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

ويوجد لدى ما مجموعه ١٦ بلداً عربياً برلمانات فعَّالة، وقد أعطت هذه البلدان المرأة حق التصويت وحق ترشيح نفسها لشغل المناصب العامة. إلا أن حصة المرأة من المقاعد البرلمانية لا تتجاوز، في المتوسط، ٤.١ في المائة. ويوجد لدى السودان وسوريا وتونس أفضل سجل لتمثيل الإناث في البرلمان، حيث تبلغ نسبة تمثيلهن في تلك البلدان ٩.٧ و ١٠.٤ و١١.٥ في المائة على التوالي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠).

تعميم وضع المنظور الجنساني في المسار الرئيسي ضمن السياسات والبرامج الزراعية

تُعمِّم وزارات الزراعة في الإقليم وضع المنظور الجنساني في المسار الرئيسي ضمن سياساتها ومشاريعها وبرامجها. وتحقيقاً لذلك استفادت بلدان كثيرة من الدعم الذي يقدمه المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة عن طريق المشاريع التقنية التي تُعد منهجيات لوضع استراتيجيات وخطة عمل. ويتمثل الهدف من

ذلك في إدماج بُعد المنظور الجنساني ضمن سياسات وبرامج التنمية الريفية والزراعية. وقد بدأت الاستراتيجيات وخطة العمل بإجراء تقدير لوضع الرجل في المرأة في القطاع الزراعي. وأُجريت عمليات مسح في مناطق نموذجية وأدى ذلك إلى جمع وتحليل بيانات. وقد حُدِّدت أدوار الجنسين في مجال الزراعة، بما في ذلك المعوقات والإمكانيات (الموارد الطبيعية، والموارد البشرية)، والأولويات، والاحتياجات. واقترحت الجهات الفاعلة واقترح الشركاء الرئيسيون الضالعون في التنمية الزراعية على صعيد القاعدة الشعبية حلولاً.

Woman with her baby purchasing products in the local market.

وكان الهدف من الاستراتيجيات وخطة العمل هو تحسين سُبُل كسب العيش للرجل والمرأة، والعمل على تحقيق تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالحصول على الموارد والخدمات. ويتضمن ذلك التدريب، والإرشاد، والائتمان، والمعلومات، وغير ذلك من القضايا التي استبانت باعتبارها من معوقات النهوض بالمرأة. وكانت المعلومات والاتصال والتربيط الشبكي من بين مكوِّنات خطة العمل. وتضمَّنت مبادئها الرئيسية زيادة إنتاجية الزراعة وتنمية الأنشطة المدرة للدخل في سياق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتضمَّن الدعم المقدَّم من خلال الدعم التقني تدريب المدربين على اتباع منهجية واستخدام أدوات تستند إلى نهج المنظور الجنساني. وكان الهدف الرئيسي من التدابير النموذجية هو تطويع الأدوات المنهجية التي تستند إلى نَهج المنظور الجنساني بحيث تصبح مناسبة للسياق الاجتماعي الثقافي للبلدان. ونُفِّذَت مشاريع في الجزائر ومصر والأردن والمغرب وسوريا وتونس.

إنشاء آليات للمنظور الجنساني

لقد بادرت بلدان الإقليم جميعها تقريبا إلى اتخاذ تدابير، في إطار وزارات الزراعة، لترجمة نهج المنظور الجنساني ترجمة عملية إلى بنى مؤسسية. والبنى المقامة الرئيسية هي وحدات المرأة في التنمية/ المنظور الجنساني، ووحدات توجيه المرأة والسياسات والتنسيق للمرأة في مجال الزراعة، وشعبة المرأة. وهذه البنى إما مستقلة أو تشكِّل جزءاً من خدمات الإرشاد الزراعي. وفي بعض الحالات انتقلت الوحدة المسؤولة عن الاقتصاد المنزلي إلى وحدة المرأة/ المنظور الجنساني. وفي حالات أخرى توجد مستشارة خاصة معنية بقضايا المرأة والمنظور الجنساني داخل مكتب الوزير. وقد تلقى من يرأسون البنى المتعلقة بالمرأة/المنظور الجنساني تدريباً على اتباع نَهج ومنهجيات واستخدام أدوات تستند جميعها إلى المنظور الجنساني.

وقد نظَّم المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة دورات

تدريبية إقليمية بشأن برنامج التحليل الاجتماعي–الاقتصادي والمتعلق بالمنظور الجنساني باللغات المنطوقة في الإقليم. ويُيسِّر المتدربون اتباع نهج قائم على أساس المنظور الجنساني في التنمية الريفية في عملية التربيط الشبكي لمنطقة الشرق الأدنى.

وقد أنشأت بلدان الإقليم جميعها لجاناً/منظمات غير حكومية قومية ومنظمات أخرى من أجل النهوض بالمرأة، ترأسها السيدات الأوائل. وأُعلِن في مؤتمر المرأة العربية الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت في يوليو/تموز ٢٠٠٤ عن إنشاء جائزة خاصة لأفضل عمل يرمي إلى تحقيق النهوض بالمرأة. وعلاوة على ذلك أنشئت وزارات مسؤولة عن المرأة والأسرة في الجزائر وموريتانيا وتونس.

أدوار الجنسين في الزراعة

تقسيم العمل بين الجنسين

تُسهِم المرأة في تحقيق الأمن الغذائي بطرائق كثيرة. فهي تُنتِج الغذاء من أجل استهلاك الأسرة المعيشية؛ وتكسب دخلاً كعاملة بأجر أو كمنتِجَة لمواد زراعية تباع في السوق لتكملة احتياجات أسرتها المعيشية من الأغذية.

وتقدِّر منظمة الأغذية والزراعة أن المرأة تُنتِج أكثر من ٥٠ في المائة من الأغذية التي تُزرَع على نطاق العالم، وأنها تمثل أغلبية منتجي العالم الزراعيين. وفي الشرق الأدنى تُقدَّر المشاركة الحقيقية للمرأة في مجال الإنتاج الزراعي تقديراً أقل كثيرا مما يجب ولا يُحَدَّد نشاطها الاقتصادي إلا تحديداً ضيِّقاً في إحصاءات التعدادات السكانية والمسوح في معظم أنحاء الإقليم. فقد قدَّرت مصر، في مسح التعداد السكاني الذي أُجري في سنة ١٩٩٦، أن النساء الريفيات النشطات اقتصادياً تبلغ نسبتهن ٩ في المائة. وهذا يرجع إلى أن معظم عمل الإناث في مجال الزراعة يكون بدون أجر كما يرجع إلى تقدير عمل الأسرة تقديراً أقل مما يجب. إلا أن استخدام تعريف المشاركة الاقتصادية في هذا الإقليم الذي وضعه برنامج لأفارولأ ويتسم بمزيد من المرونة يكشف عن وجود معدلات مرتفعة لمشاركة الإناث في الزراعة ويكشف في جيبوتي والعراق وإيران والأردن وليبيا وتركيا وموريتانيا والمغرب عن وجود اتجاهات واضحة نحو تأنيث الزراعة (قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT).

وتوجد في جميع بلدان الإقليم تفاوتات متماثلة بين الحضر والريف. ويفرض ارتفاع معدل الفقر الريفي ضغوطاً جديدة على الأسر المعيشية ويؤدي إلى تغيير التقسيمات الراسخة للأدوار والمسؤوليات والموارد بين المرأة والرجل.

وتنفق المرأة في الإقليم ساعات طويلة كل يوم في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وهي تعمل في جوانب إنتاج المحاصيل جميعها تقريبا، باستثناء حرث الأرض وإدارة المياه والأنشطة الأخرى ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال والتي تتبع فيها الميكنة. ومع ذلك توجد نساء يعملن في جميع المجالات في بعض الحالات. والمهام التي تؤديها المرأة تكون عموماً في الغالب يدوية وكثيفة الاستخدام لليد العاملة. ومن ثم تنثر المرأة البذور والمخصِّبات يدوياً، وتجمع الثمار والخضروات، وتحمل إنتاج المزرعة على ظهرها. وتقضي المرأة ساعات طويلة في أنشطة ما بعد الحصاد من قبيل الدرْس والتنقية والفرز وتحديد درجات النوعية.

وتقضي المرأة الريفية قدراً كبيراً من الوقت كل يوم في أداء مهام زراعية ومنزلية، حيث لا يتاح لها سوى وقت ضئيل لتحسين مهاراتها أو للراحة أو للترفيه. وقد تقضي

المرأة، كعاملة بأجر و/أو بدون أجر، ما يصل إلى ١٩ ساعة يومياً في أداء أعمال أساسية من قبيل الغرس وإزالة الأعشاب الضارة والحصاد وتربية الحيوانات والتنظيف وجلب المياه وخشب الوقود والخبز والطهي والخياطة وتنشئة الأطفال وذلك تأميناً لعيش الأسرة المعيشية.

ومع ذلك تشير البيانات إلى أن المرأة لا تكافأ عادةً على عملها، وتوجد تفاوتات واضحة بين الأجور التي يتقاضاها الرجل وتلك التي تتقاضاها المرأة. فغالباً ما تتقاضى المرأة ثلثي أو حتى نصف الأجر الذي يتقاضاه الرجل مقابل أداء نفس العمل (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥). فعلى سبيل المثال، تشارك المرأة في مصر في جميع مراحل الإنتاج بدءاً من الري ومكافحة الآفات والنقل والتسويق والحرث والتسوية والتثليم، ومن المتصوَّر عادةً أن هذه المهام لا يؤديها إلا الذكور. وتوجد أوضاع مماثلة في معظم بلدان الشرق الأدنى من قبيل المغرب والمشرق والسودان وموريتانيا. (Farah, N.R، 2000b).

الجدول ٢:٥تقسيم العمل بين الجنسين بحسب المحاصيل الرئيسية في مصر، النسبة المئوية للنساء

الأنشطة	الذرة	القمح	الأرز
الغرس	٣٥.٠	٣٢.٠	٣٤.٠
التسميد	٤٥.٠	٣٩.٠	٣٧.٠
الري	٢٢.٠	٤١.٠	٣٨.٠
إزالة الأعشاب الضارة	٣٥.٠	٤١.٠	٤٢.٠
مكافحة الآفات	٢٨.٠	٢٩.٠	٢٣.٠
الحصاد	٤٠.٠	٣٥.٠	٤٠.٠
النقل	٣٨.٠	٣٧.٠	٤٠.٠
إعادة الغرس	٤١.٠	–	–
التخزين	٧٦.٠	٧٣.٠	٦٤.٠
التعبئة في أجولة	٣٦.٠	٣٣.٠	٤٣.٠
التسويق	٥٨.٠	٦٣.٠	٥٠.٠
التخشير	٣٧.٠	٣٦.٠	٣٩.٠
التسوية	٣٨.٠	٣٤.٠	٣٨.٠
التثليم	٣٥.٠	–	–

المصدر: (Farah, N.R., b2000)

يشارك الذكور والإناث على حدٍ سواء في أنشطة الزراعة في سن مبكرة. ويزيد مستوى مشاركة الإناث بنفس معدل زيادة مشاركة الذكور. وتزيد مشاركة المرأة زيادة كبيرة في الفئة العمرية ٣٠–٣٤ سنة بالنظر إلى أن معظم الرجال يسعون إلى الحصول على فرص عمل خارج إطار الزراعة نتيجة لحجم حيازة الأسرة المحدود. (Abdel Aal, M.. 2002).

وفي مناطق الشرق الأدنى الريفية تتمثل النظرة التقليدية في اضطلاع الرجل بجميع الأعمال التي تتطلب قوة بدنية، وكذلك أعمال النقل والتسويق. أما المرأة، فعلى الرغم من عملها في مراحل متعددة من مراحل الإنتاج الزراعي، فإنها تضطلع بجميع الأعمال المنزلية وبالعناية بالحديقة المنزلية وبالحيوانات.

ومن الممكن أن يُوصَف على النحو التالي النمط الحالي لتقسيم العمل التقليدي بين الجنسين، وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة في مجال الزراعة:

«إن البنية التقليدية للأسرة هي نتاج مجتمع جمعي يكبح الفردية ويشدِّد على التكامل بين الأدوار. ويوجد تسلسل هرمي في الأسرة. وأدوار الجنسين في إطار الأسرة محدَّدة: فالذكور هم الذين يكسبون العيش؛ أما النساء فهن مسؤولات عن الأطفال وعن الأسرة

المعيشية. وتكتسب المرأة مكانةً من خلال دورها التقليدي كزوجة وأم. ولا تمثل عمالة المرأة مقياساً لتبوُّئها مكانةً أعلى؛ وقد تكون مقياساً للحاجة الاقتصادية. ويحقق التقسيم التقليدي للعمل بعض المزايا المستمدة من دور المرأة التقليدي داخل الأسرة. وتسيطر المرأة، في حقيقة الأمر، على تنظيم الشؤون المنزلية والتوزيع المالي للموارد معظم اليوم إن لم يكن طيلته. والمرأة هي القوة الرئيسية في التواصل بين الأسر المعيشية. وهي تتحكم في الأمور التي يعطيها الرجل قيمة، وهي الجنس والشرف والأطفال وحسن تنظيم الأسرة المعيشية» (Rugh، 1988)

وفي معظم بلدان الشرق الأدنى تكون للمرأة الريفية السلطة الكاملة تقريباً على الدواجن والشراء والبيع والتلقيح. وفيما يتعلق بمعظم النساء الريفيات تحقق تربية الدواجن وبيعها دخلاً للأسرة ولأنفسهن. ووفقاً لدراسة أُجريت في مصر، لا تدلي المرأة بدلوها إلا بدرجة محدودة في معظم الجوانب الأخرى، باستثناء الاستثمار الزراعي (بحيث تبلغ نسبة ضلوع المرأة بدور في هذا الصدد ١٩ في المائة) وتلقيح الماشية (١٦.٥ في المائة). ومن المؤشرات الرئيسية الأخرى للسيطرة على الموارد الاقتصادية تسويق المنتجات الزراعية. وهنا لا تشارك سوى نسبة قدرها ٤ في المائة من النساء في عملية صُنع القرار هذه (Boutros، 1993).

وتشارك المرأة الريفية في مصر مشاركة ضئيلة في عملية صنع القرار على مستوى الأسرة المعيشية في المناطق المروية. فالرجل له سلطة حصرية تقريباً على الأمور المتعلقة بالبذور وشراء الماشية والأراضي وبيعها. ويتضمن ذلك أيضاً استخدام مبيدات الأعشاب واستخدام الآلات الزراعية، وتحديد ما يُزرَع وتحديد أماكن بيع المنتجات. أما المرأة فتتخذ القرارات المتعلقة بالدواجن وتساهم في القرارات المتعلقة بالمشاريع الزراعية وتلقيح الماشية.

إمكانية الحصول على الموارد

البيانات المتعلقة بإمكانية حصول المرأة على الأراضي هزيلة في الإقليم. وتشير بعض البيانات إلى أن حائزات الأراضي يشكِّلن حوالي ٥ في المائة من مجموع حائزي الأراضي في مصر وسوريا. أما ملكية الإناث للأراضي فهي تبلغ حوالي ٥١ في المائة في قبرص، و ٢٩ في المائة في الأردن، و ٢٤ في المائة في مصر، و ١٤ في المائة في المغرب، و ٤ في المائة في سوريا. وأما مساحة حيازة الأراضي فهي متماثلة تقريباً في مصر (٢.٤ فدان للذكور و فدانان للإناث). ولكنها لا تتجاوز ٥٧ دونماً فيما يتعلق بالإناث السوريات بالمقارنة بمساحة قدرها ٨٠ دونماً للذكور. وقد أخذ بعض البلدان على عاتقه مهمة تنفيذ برامج بشأن الأراضي المستصلحة حديثاً. إلا أن حصة المرأة من الأراضي المستصلحة حديثاً في مصر لا تتجاوز ٧ في المائة (Farah، 2000).

ويوجد اختلاف بين حيازة الأراضي وملكية الأراضي. وملكية الأراضي لا تؤدي بالضرورة إلى حيازة الأراضي. وأغلبية نساء الطبقة المتوسطة يمتلكن الأراضي عن طريق التوريث، ولكنهن يقمن بتأجيرها لآخرين، معظمهم من الرجال. وقد جرى العرف في بعض البلدان على عدم توريث الفتيات أراضٍ، حتى لو كان ذلك مخالفاً للقانون. إذ تخشى الأسر من أن يستولي الزوج على تلك الأراضي كما تخشى من تفتيت حيازات الأسرة من الأراضي. وهناك أسر تمنح بناتها هبة نقدية أو مجوهرات بدلاً من الأراضي.

وعلى الرغم من مشاركة المرأة مشاركة كبيرة في الأنشطة الزراعية فإن إمكانية حصولها على الأراضي وسيطرتها عليها محدودة. وحائزات الأراضي لا يمثلن، على وجه الإجمال، سوى نسبة قدرها ٥.٧٢ في المائة من مجموع عدد حائزي الأراضي في مصر. أما المرأة في الوجه البحري من مصر فهي تتمتع بأعلى حصة من الأراضي بين الأقاليم إذ تشكِّل نسبة قدرها ٧.٢٨ في المائة من مجموع حائزي الأراضي في الوجه البحري (Abdel Aal, M، 2002).

إمكانية الحصول على الخدمات

تنص التشريعات على المساواة في إمكانية الحصول على الموارد والخدمات في معظم البلدان وقد لوحظ تحقيق تقدُّم في خدمات من قبيل التعليم والصحة. إلا أن هناك تفاوتات ما زالت باقية في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية.

ومع أن المرأة نشطة في القطاع الزراعي فإنها لا تستفيد من كل الدعم والخدمات ذات الصلة. وقد لوحظت الفجوات التالية بين الجنسين في هذا المضمار:

- المـرأة لا تستفيد، كما ينبغي، مـن التـدريب ومـن خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين مهاراتها وظروف عملها وإنتاجيتها.
- تعاني المرأة الريفيـة، بالمقـارنة بالمرأة الحضرية، من ارتفاع معدلات الأمية ومن ضخامة عبء عملها المتعـلق بمهامهـا المنزلية والـزراعية ممـا يحـد من مشاركتها في دورات التدريب والإرشاد.
- غالبية موظفي الإرشاد الزراعي ذكور، مما يحد عموماً من التواصل وذلك لأسباب ثقافية. وقد تخرجت نساء كثيرات في الكليات والمعاهد الزراعية (٥٠ في المائة)؛ ولكنهن لا يشغلن مـواقع صُنع القرار والمناصب التقنية. وغالبية النساء يعملن في مجال البحوث الزراعية والتعليم والإدارة. وتعمل موظفات الإرشاد الزراعي عموماً في المكاتب وغالباً ما يتعاملـن مـع الأمـور التقليدية المتعلقة بالاقتصاد المنزلي.
- تغيَّر هذا الاتجاه إلى العكس؛ إذ توجد خريجات حالياً على مستوى القرية في الجزائر والمغرب وتونس والأردن وسوريا ومصر.

- ما زالت إمكانية حصول المرأة الريفية على الائتمانات لأغراض الاستثمار في المدخلات الزراعية محدودة. ولكن أنشئت برامج كثيرة لتقديم الائتمانات الصغيرة للمرأة الريفية في السنوات الخمس الأخيرة. وقد أنشئت هذه البرامج عن طريق المؤسسات لتزويد المرأة بالدعم المالي اللازم لتحسين دخلها وزيادة الأمن الغذائي للأسرة المعيشية. إلا أن الدخل المكتسب يظل منخفضاً. وفي مصر لم تتجاوز النسبة المئوية للنساء اللائي حصلن (في تسعينيات القرن العشرين) على قروض قصيرة الأجل لأغراض الإنتاج ١٢ في المائة. وحصلت نسبة لا تتجاوز ١٦ في المائة على قروض لأغراض الاستثمار. وفي الأردن حصلت النساء الريفيات على ١٩.٦ في المائة من مجموع القروض الزراعية، ولكن قيمة قروضهن لم تتجاوز ١٢ في المائة من مجموع قيمة القروض الزراعية التي مُنحت في سنة ٢٠٠١. وتراوحت حصة المرأة من القيمة الإجمالية للقروض بين ٩،٩ في المائة و ١٨.٩ في المائة. وكانت أعلى نسبة مئوية للقروض المقدمة للنساء هي القروض متوسطة الأجل، إذ بلغت ٢١٪ من مجموع القروض في هذه الفئة؛ بينما بلغت حصة النساء من القروض طويلة الأجل ١٠ في المائة؛ وبلغت حصتهن من القروض قصيرة الأجل ٢.٤ في المائة، وبلغت حصتهن من القروض الموسمية ٤ في المائة (Qura'n, R.، 2004) وما زالت النُظُم المطوَّعَة بحسب السياق المحلي، بما فيها البنوك الزراعية والتعاونيات والصناديق الاجتماعية للتنمية، قيد التجريب.
- إمكانية الحصول على المعلومات على مستوى القرية محدودة. وقد أظهرت المسوح أن المرأة لم تستفد من الدعم المقدم من الحكومات لأغراض الاستثمار في المدخلات الزراعية لعدم وصول المعلومات المتعلقة بالبرنامج إليها.

وتفتقر المرأة الريفية لإمكانية الحصول على مدخلات الإنتاج وخدمات النقل والتسويق وذلك بسبب التقسيم التقليدي للعمل في مجال الزراعة في الإقليم. وتشير معلومات غير كاملة، استناداً إلى مؤشرات مقدَّرَة من خلال العمل التجريبي ومسوح العيِّنَة، إلى وجود انقسام بين الجنسين فيما يتعلق باستعمال التقانة. فالمرأة تستفيد من مواقد الطهي المُحسَّنة، ووسائل تصنيع الأغذية وتخزينها، بينما يستفيد الرجل من الري ووسائل الدرْس بعد الحصاد، والنقل المُحَسَّن (Mansour، 1994).

وتكون البحوث الزراعية موجَّهَة إلى الوحدات الزراعية ذات الحجم الكبير، ولذلك لم تتطور التقانات الموجَّهَة إلى الوحدات ذات الحجم الصغير التي تحوزها نساء. ولم تُزَوَّد المرأة الريفية حتى الآن بتقانات بسيطة ويَسهُل الحصول عليها تكون قد جرت عملية تطويع لها بحسب احتياجاتها (Bou-Salah Fatiha).

تمثيل المرأة في المنظمات الزراعية

لقد أقيمت رابطات نسائية في الإقليم. إلا أن قلة منها توجد على مستوى القرية. وهي تتعامل بصفة رئيسية مع قضايا إدارة الموارد الطبيعية، والنباتات الطبية، والإنتاج، والتسويق. وقد تلقى معظمها دعماً مالياً من الحكومات والمانحين لتنمية الأنشطة المتعلقة بالتعليم والصحة وإدرار الدخل.

ويرتأى أن المرأة ممثلة أقل مما يجب في مجالس إدارات التعاونيات. ففي فلسطين، تمارس المرأة بكثافة العمل الزراعي، مع أنها لا وجود لها تقريبا في أي نظام من نُظُم صُنع القرار. وفي الضفة الغربية توجد ثماني تعاونيات للتسويق الزراعي تحت مظلة اتحاد التعاونيات الزراعية، يبلغ مجموع عدد أعضائها ٤١٤ ٧ عضواً منهم امرأتان فقط، أي أن نسبة عضوية الإناث تبلغ ٠.٠٣. ولا يتضح من البيانات التي جُمِعَت سبب عدم ظهور أي وجود للمرأة في نُظُم صُنع القرار. وفي حالات كثيرة يكون ذلك مرده إلى اختيار المرأة ذاتها، لأسباب ينبغي تحريها عن طريق إجراء مسوح محدَّدة.

معوقات مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية

من المعوقات الرئيسية لمشاركة المرأة الريفية في الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي ضخامة عبء العمل الذي تتحمله داخل الأسرة المعيشية وخارجها، وبخاصة في حالة وجود عدد كبير من الأطفال. فالتقسيم التقليدي للعمل يفرض على المرأة الريفية أن تكون مسؤولة عن جميع الأعمال المنزلية، إلى جانب جميع أدوارها في الإنتاج الزراعي والاعتناء بالماشية.

وإذا حسبنا جميع الأنشطة التي تضطلع بها المرأة في المناطق الريفية لزاد عدد ساعات عمل المرأة الأسبوعية زيادة هائلة. ويتضح من تقدير سريع تشاركي لعمل المرأة الريفية في مناطق مختلفة من الشرق الأدنى أن المرأة تعمل، في المتوسط، من ١٠ ساعات إلى ١٦ ساعة يوميا، بينما يعمل الرجل في المتوسط من ست إلى ثماني ساعات. ويتوقف طول يوم العمل الزراعي للمرأة على عوامل كثيرة من قبيل تقسيم العمل القائم على أساس المنظور الجنساني، ومهنة الزوج/الأخ أو الأب، وحجم الأسرة وعدد النساء في الأسرة الممتدة، ومساحة الأرض المزروعة، واستخدام التقانة في كل من الزراعة وداخل الأسرة المعيشية.

والتقانة في الإنتاج الزراعي موجَّهة أساساً نحو الوحدات الزراعية ذات الحجم الكبير التي يرأسها رجال، والتي تُستَخدَم الميكنة في معظمها. وما زالت الجرارات تُستخدَم في حرث الأرض، ويكون الري بواسطة مواسير مياه، وتنقل شاحنات المنتجات إلى السوق. وفي حالة عدم وجود طرق مُعبَّدة أو عدم وجود شاحنات تسير المرأة إلى السوق حاملة المنتجات على رأسها، حيث تبيع الدواجن والخضروات والفاكهة. أما في حالة

وجود طرق معبدة وشاحنات فلم تعد المرأة تشارك في تسويق المنتجات. فالساعات التي تخصصها للعمل لا تتيح لها عادة تسويق منتجاتها. وهذه المعوقات المذكورة آنفاً تؤدي إلى فقدان المرأة فرصاً تدريبية وعدم تمكنها من الانتظام في دروس محو الأمية؛ وعلاوة على ذلك تتقاضى المرأة الريفية عموماً أجراً أقل مما يجب مقابل منتجاتها، وذلك لعدم مشاركتها في عملية التسويق.

وفي بعض الحالات يعمل الرجل في الأسرة المعيشية خارج القطاع الزراعي ولكن المرأة تؤدي جميع الأنشطة داخل الأسرة المعيشية وخارجها. وإذا كانت الأسرة المعيشية أسرة ممتدة، تضم عدداً كبيراً من البنات وزوجات الأبناء، قد يخف عبء العمل هذا. وفي هذه الحالة ينقسم العمل بين نساء الأسرة الممتدة. فالنساء اللائي يعملن في الحقل يقمن بجميع الأنشطة الزراعية وببعض الأعمال المنزلية، بينما تبقى الأخريات في البيت ويقمن بمعظم الأعمال المنزلية وبرعاية الأطفال. وتعمل المرأة عادةً في الحقل لمدة تتراوح بين ٩ و ١٠ ساعات. ويصبح عبء العمل المنزلي أسهل للمرأة التي توجد لديها أجهزة: موقد غاز، وغسالة، وثلاجة (براد)، والتي تتاح لها وإمكانية الحصول على مياه شرب تجري في مواسير.

ويختلف الحال فيما يتعلق بالمرأة ذات الأسرة النووية التي توجد لديها مساحات كبيرة من الأرض المستأجرة أو المملوكة. ففي هذه الحالة لا يعمل الرجل والمرأة على السواء إلا في مجال الإنتاج الزراعي. إلا أن صِغَر حجم الأسرة وكِبَر مساحة الأراضي يؤثران على استخدام المرأة لوقتها بطرائق شتى بحيث تعمل ساعات أطول كثيراً، تبلغ حوالي ١٤ ساعة يوميا.

أما الفئة الثالثة من النساء فهي فئة أشد النساء فقرا. وهن لا يحصلن على الكهرباء ولذلك لا توجد لديهن أجهزة منزلية تساعدهن. وكل شيء يُنجَز في هذه الحالة يدوياً ويُؤدَّى الطهي على مواقد خشبية تقليدية أو على مواقد يُستخدَم الروث فيها كوقود. وتشتد صعوبة المهمة فيما يتعلق بالأسرة النووية وبالأسرة المعيشية التي تعيلها نساء، حتى تلك التي يوجد لديها عدد كبير من الأطفال. فقد تعمل المرأة في هذه الحالة ١٦ ساعة يومياً أو أكثر.

وفي مصر وسوريا تستعيض المرأة الريفية بعمل بناتها عن عملها هي، خارج الأسرة المعيشية وداخلها على حد سواء، وبخاصة في حالة وجود أطفال صغار. وفي الزراعة المصرية والسورية تشكِّل الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة نسبة تبلغ ٢٠ في المائة من قوة عمل الإناث. وهذه الاستعاضة عن عمل الأم بعمل بناتها تؤثِّر على تعليم الفتيات وصحتهن. ومن المعروف أن الآباء الذين يعتمدون على عمل بناتهم الزراعي يكونون أكثر ممانعة في السماح لهن بالزواج في سن مبكرة، وذلك بسبب خسارة عملهن المتوقعَّة.

الاستنتاجات والدروس المستفادة

لقد بدأت عملية دينامية في بلدان الشرق الأدنى خلال العقد المنصَرِم. وأُحرز تقدُّم في تعميم قضية وضع المنظور الجنساني في المسار الرئيسي ضمن السياسات القومية. وقد تحقق ذلك عن طريق استراتيجيات وخطط عمل قومية وعن طريق وضع برامج للتخفيف من وطأة الفقر. ولكن حدث انخفاض في مؤشرات الإنتاج الزراعي والغذائي. وفي بضعة من بلدان الإقليم تعاني نسبة مئوية مرتفعة من السكان من نقص التغذية، ربما نتيجة للصراعات الداخلية والخارجية.

وعلاوة على ذلك تحقق تقدم في الاعتراف بالمرأة الريفية وبمشاركتها كشريكة نشطة في برامج التنمية الريفية والزراعية. وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة الريفية، ثمة حاجة إلى تعزيز الدعم المقدَّم للمرأة الريفية فيما يتعلق بدورها في كفالة الأمن الغذائي. ويتضمَّن ذلك تيسير حصول المرأة على موارد الإنتاج الزراعي (الأرض والمياه والائتمان ومدخلات الإنتاج والتسويق، وما إلى ذلك) وعلى الخدمات الاجتماعية من قبيل التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي وخدمات الصحة الإنجابية، وما إلى ذلك.

وقد انبثقت أنماط معيَّنة عن هذه الجهود يمكن وصفها بأنها دروس مستفادة:

- اعتُمِد مفهوم المنظور الجنساني في الإقليم وإن كانت أهداف المضمون ومضامينه لم تُفهَم فهماً كاملاً في بعض الحالات. ومن المهم تطويع المصطلحات المتعلقة بالمنظور الجنساني والأدوات المنهجية وعناصر التدريب المتعلقة بتلك القضية وفقاً للخصائص الاجتماعية الثقافية المحلية.
- يُطَبَّق نَهج المنظور الجنساني إلى حدٍ كبير في ميادين معيَّنة من قبيل التعليم والصحة؛ إلا أن هذا النهج ما زال تطبيقه هزيلاً في الميادين التقنية.
- لا تشارك حتى الآن المؤسسات البحثية والأكاديمية في القضايا المتعلقة بالمنظور الجنساني. وبالرغم من استخدام مفهومي المنظور الجنساني والمشاركة في وضع وتنفيذ المشاريع المموَّلة من مانحين خارجيين ومن الوكالات الإنمائية يقل استخدام النهجين في المؤسسات الحكومية.
- تظل قواعد البيانات المراعية للمنظور الجنساني شرطاً لا بد منه لتعميم قضية المنظور الجنساني في السياسات والتشريعات والبرامج الإنمائية. والتدريب بشأن نهج المنظور الجنساني موجَّه بصفة رئيسية إلى الموظفين الذين يعملون في الوحدات المعنية بالمنظور الجنساني. ولا يشارك المخططون والإحصائيون وغيرهم من صُنَّاع القرار، مشاركة كما ينبغي، في التدريب على اتباع نَهج المنظور الجنساني.

- دور الوحدات المعنية بالمنظور الجنساني ووظائفها داخل وزارات الزراعة محدود. ولا تلقى تلك الوحدات دعماً كافياً من حيث المدخلات، ومن ثم فهي غير قادرة على أداء الواجبات المتعلقة بالدعوة والرصد وتقييم عملية تعميم قضية وضع المنظور الجنساني في المسار الرئيسي في إطار السياسة والبرامج والمشاريع الزراعية.
- قدمت منظمات إنمائية عديدة مبالغ ائتمانية صغيرة للمرأة الريفية الفقيرة عن طريق مشاريع متعددة مدرَّة للدخل. ولكن بعض النساء رفضن قبول هذا النوع من الائتمانات. وقد كان السبب في ذلك هو شروطها أو فرض المنظمات مشاريع من شأنها أن تُزيد من عبء عملهن مع عدم وجود ضمان لاستفادتهن مباشرة من تلك المشاريع. ومن الدروس المستفادة أن المرأة الريفية لها احتياجات وأولويات خاصة بها. فهي لن تقبل الدعم المالي (سواء كان منحة أو قرضاً) إذا لم يكن مناسباً لها.

التـوصيـات

من المهم أن يكون لدى من يتعاملون مع سياسات وبرامج التنمية الريفية والزراعية إدراك صحيح لمفاهيم وأهداف النوع الاجتماعي. وينبغي تطويع مصطلحات المنظور الجنساني وفقاً للسياق الاجتماعي–الثقافي لكل بلد. ولا بد من مراعاة أن نَهج المنظور الجنساني يستهدف أدوار كل من المرأة والرجل في الأسرة.

وبدءاً بالدروس المستفادة، خلال ما يقرب من خمس سنوات من تنفيذ نهج المنظور الجنساني والتنمية في البرامج الريفية والزراعية في بلدان الشرق الأدنى، ووفقاً لخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن المنظور الجنساني والتنمية للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧، وضع المشاركون في اجتماع الخبراء الإقليمي المعني بتعميم قضية المنظور الجنساني في التنمية الريفية في بلدان الشرق الأدنى، الذي عُقِد في القاهرة بمصر في الفترة ٢٩–٢٦مايو/أيار ٢٠٠٣، عدة توصيات. وعلاوة على ذلك، تتضمن التوصيات التالية تلك التي وُضِعَت من أجل المؤتمر السابع والعشرين لبلدان إقليم الشرق الأدنى الذي عُقد في الدوحة، بقطر، في مارس/آذار ٢٠٠٤، كما تراعي أولويات الإقليم وسياقه.

بناء القدرات في نُهُج تحليل المنظور الجنساني ومنهجياته وأدواته:

- دعم بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بنُهُج تحليل المنظور الجنساني مع مراعاة الجـوانب البيئيـة. وإعـداد أدوات لتحليـل المنظـور الجنســاني ومـواد ووثائق تدريبية.
- تدريب واضعي السياسات والمخططين والعاملين في مجال التنمية على المستوى المركزي واللامركزي في إطار برنامج منظمة الأغذية والزراعة العالمي للتحليل الاجتماعي – الاقتصادي وتحليل النوع الاجتماعي.
- التدريب على قضية المنظور الجنساني والإحصاءات في مجال الزراعة.
- وضع نُهُج جديدة لبرامج التدريب والإرشاد الزراعي والبحوث تكون مناسبة لحالة وأدوار المرأة الريفية والرجل الريفي في مجال الزراعة.
- زيادة عدد العاملات في مجال التنمية والإرشاد الزراعي على صعيد القاعدة الشعبية. ويجب أن تُصَحِّح السياسات الداخلية عدم توازن الدخل الناجم عن سياسات التكيُّف الهيكلي والعولمة وذلك تجنُّباً لإضعاف الاقتصادات القومية وعملاً على زيادة الاعتماد على مصادر الدخل الأجنبية.
- ينبغي أن تستحدث السياسات والبرامج الزراعية، ومن بينها خدمات البحوث والإرشاد الزراعي والتدريب في الإنتاج، نُظُماً تستجيب لوضع كلٍ من الرجل

والمرأة واحتياجاتهما وأولوياتهما، وذلك لإبقاء السكان في المناطق الريفية وتجنُّباً لهجرة الذكور والإناث من تلك المناطق.

- تحسين إمكانية حصول المرأة على الموارد، من قبيل الأرض، والتدريب والمدخلات وتسويق المنتجات. وعلاوة على ذلك ينبغي استشارة المرأة الريفية فيما يتعلق بوضع السياسات والمشاريع والبرامج الزراعية. فهذا يكفل إدماجها في البرامج والمشاريع الزراعية التي تستجيب لاحتياجاتها وأولوياتها المحددة.
- ينبغي استمرار الجهود الرامية إلى دعم بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بنُهُج تحليل قضية المنظور الجنساني ولإنشاء قواعد بيانات مراعية للمنظور الجنساني، باعتبار أن ذلك أمر لازم لتوجيه عملية وضع السياسات.
- ينبغي تشجيع البحوث الموجَّهة نحو المنظور الجنساني، بالنظر إلى وجود ثغرات خطيرة في المعرفة المتعلقة بقضايا المنظور الجنساني.

دعم إضفاء الطابع المؤسسي وتشجيع إدماج بُعد المنظور الجنساني في سياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية

- إدراج آليات وأدوات مراعية للمنظور الجنساني لأغراض التخطيط الإنمائي والرصد والتقييم لكفالة تطبيق تعميم قضية المنظور الجنساني على المستوى المركزي وكذلك على المستوى اللامركزي.
- إدماج بيانات مفصلة بحسب الجنيسن في الدراسات وورقات البحوث والمسوح والتعدادات الزراعية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على نهج مراعٍ للمنظور الجنساني في التدريب والإرشاد الزراعيين، فضلاً عن مناهج الإحصاءات ودراسات التخطيط.
- إضفاء الطابع المؤسسي على نشاط/وظيفة تعميم قضية المنظور الجنساني، مع وجود ولايات ومهام محدَّدة بوضوح تشمل الدعوة وتقديم المشورة بشأن السياسات والرصد والتقييم في إطار الأقسام/ الإدارات الرئيسية بالوزارات المسؤولة عن الزراعة والتنمية الريفية. ومن أمثلة ذلك جعل عملية إجراء دراسات ووضع إحصاءات والتخطيط لبرامج وتخصيص موظفين والإبلاغ والتنسيق وإقامة قواعد بيانات قضية شاملة بالنسبة للأقسام/الإدارات. وهذا من شأنه أن يكفل مراعاة بُعد المنظور الجنساني عند إعداد السياسات والبرامج والتشريعات الإنمائية.
- تنظيم لجان مشتركة بين الإدارات تكون معنية بالمنظور الجنساني والتنمية لأغراض تنسيق التدابير المتخذة وتحديد أولوياتها.

- المبادرة إلى إقامة شراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني عن طريق إنشاء رابطات للرجل والمرأة الريفيين على مستوى القرية لوضع برامج إنمائية تستجيب لاحتياجات وأولويات الرجل والمرأة.
- تدريب الباحثين والمخططين والإحصائيين على نَهج المنظور الجنساني لتحسين المهارات المتعلقة بجمع بيانات مفصلة بحسب الجنسين وتحليلها.

المعلومات والاتصال

- إنشاء قاعدة بيانات بشأن أدوار الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية.
- إعداد معلومات عن أدوار الجنسين واحتياجاتهما في المناطق الريفية ومناطق البدو، وجمع تلك المعلومات ونشرها.
- من اللازم اتباع سياسة متكاملة بحيث يكون هناك سعي إلى تشجيع الإنتاج الزراعي مع العمل على تحقيق الأمن الغذائي وأن يصحب ذلك توفير الإرشاد الزراعي والتعليم والصحة.

التربيط الشبكي

- تعزيز التربيط الشبكي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتبادل المعلومات المتعلقة بتعميم قضية المنظور الجنساني في الإقليم، من قبيل الدروس المستفادة، والنُهُج الناجحة، والممارسات السليمة.
- المساهمة في إقامة مواقع على الإنترنت وشبكات باللغات المنطوقة في إقليم الشرق الأدنى تتضمن معلومات عن الممارسات السليمة/أفضل الممارسات فيما يتعلق ببرامج المنظور الجنساني والتنمية الزراعية.

تعظيم إمكانات الرجل والمرأة الريفيين لتحسين مشاركتهما في التنمية الريفية

ثمة حاجة إلى مساعدة المزارعين من رجال ونساء، وبخاصة الشباب منهم، على البقاء في المناطق الريفية وذلك عن طريق استراتيجيات كسب عيش جذابة وتنويع الأنشطة. وفي هذا الصدد ينبغي تشجيع التعاون وتبادل الخبرات بين بلدان الشمال–الجنوب وبلدان الجنوب–الجنوب (برنامج CTDP للشراكة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة).

- وضع برامج متكاملة موجَّهة إلى السكان الريفيين لكفالة التنسيق بين الجهات المعنية ببرامج التنمية الريفية.

التوصيات

- وضع استراتيجيات اتصال فعَّالة من أجل توعية الرجال والنساء الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية.
- تشجيع المشاريع متناهية الصغَر وغيرها من الأنشطة الريفية.
- الترويج للتقانات والمنهجيات المُطوَّعَة من أجل تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتحسين دخل الأسرة المعيشية الريفية/البدوية. وتعظيم إمكانات الرجل والمرأة الريفيين ومعارفهما التقليدية وأفضل الممارسات المحلية التي يتبعانها.
- اتباع نُهُج مبتكرة لمساعدة المرأة والرجل الريفيين على التوصل إلى استراتيجيات فعَّالة تمكنهما من مواجهة التحديات الجديدة للعولمة والسوق الحرة، ومن ذلك مثلاً إستحداث أنشطة مدرَّة للدخل تستند إلى الموارد المحلية لتحسين الدخل وسُبُل عيش الأسرة.
- تحسين إمكانية الاستفادة من البرامج المتعلقة بالأراضي من قبيل تلك التي بدأ تطبيقها في بعض البلدان. ومن ذلك مثلاً تخصيص الأراضي المستصلحة حديثاً للرجال والنساء في مصر والجزائر.
- تيسير إمكانية الحصول على الائتمان وإعطاء أولوية للأسر المعيشية التي تعيلها إناث للتخفيف من النتائج السلبية. وقد يتمثل أحد البدائل في إنشاء رابطات نسائية للنقل والتسويق لتمكين المرأة من السيطرة على الامتيازات. وتحرّي الأوضاع قبل تقديم الائتمان للمرأة الريفية، والابتكار عند اقتراح أنشطة مدرَّة للدخل.

وعلاوة على ذلك يمكن بلورة المواضيع التالية عن طريق إجراء مزيد من البحوث:

- رصد وتقييم آليات المنظور الجنساني الوطنية؛ وإدماج المرأة في المشاريع الزراعية، بما يتضمن أثر خدمات الإرشاد الزراعي التي تقدمها إناث متخصصات للمرأة الريفية؛
- التقانة الملائمة فيما يتعلق بالمنظور الجنساني في مجال الزراعة؛
- الآثار المرتبطة بالمنظور الجنساني والمترتبة على الصراع المسلح فيما يتعلق بسُبُل عيش المرأة وأمنها والقطاع الزراعي؛
- عواقب تأنيث الزراعة على الإنتاج الزراعي من حيث الجوانب المرتبطة بالمنظور الجنساني من جوانب إدارة الموارد الجماعية من قبيل الري، وما إلى ذلك؛

- إجراء تحليل مُقارَن للمشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء الشرق الأدنى؛
- تحليل للعلاقات بين الجنسين فيما يتعلق بإدارة الأسرة المعيشية.

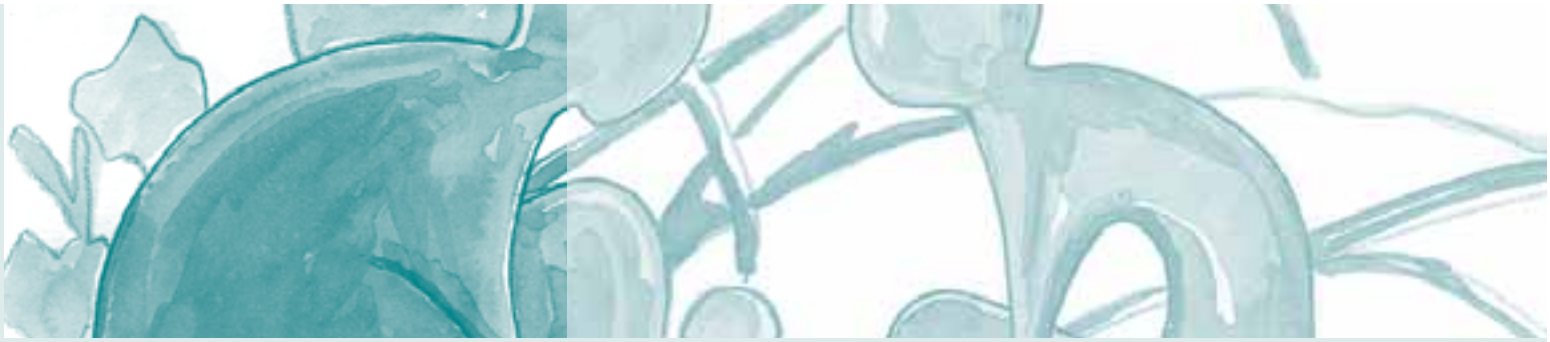

المراجع

Abdel Aal, M. 2002. Women in agriculture.

Ahmed, M. & Zakaria, M. 2003. *Measuring Major Socio-economic Characteristics Impact on Women-Headed Household Income in the Rural Areas of Behairah Governorate*.

Ahmed, M. & Zakaria, M. 2004. *Socioeconomic situations of female–headed households in rural Egypt*, FAO.

Bou-Salah, F. 2001. *Rural women in the Near East countries*: Paper prepared for the conference on the new challenges of women's role in rural Europe, Cyprus, October 2001.

Bou-Salah, F. 2002. Gender oriented planning for sustainable development of protected areas. Conference on Protected Areas and Sustainable Development, Sharm El Sheikh, Egypt, 2002.

Bou-Salah, F. 2004. *Gender and water management and irrigation in the Mediterranean Region*. Bari, Italy.

Boutros, S. 1993. *Sample survey in Beheira*.

ESCWA. 2000. *Arab women: Trends and Statistics*.

ESCWA. 2004. *Where do Arab women stand in the development process? A gender-based statistical analysis*.

FAO. 1993. *Role of women in agriculture*.

FAO. 1995. *Women, agriculture and rural development:* A synthesis report of the Near East Region.

FAO. 1996. *Gender and food security*. Paper prepared by SDWW as part of the preparatory activities for the World Food Summit.

FAO. 1998. TCP/SYR/6714: Integration of women in agriculture and rural development.

FAO. TCP. Project reports 1998–2004.

FAO. TCP. Jordan. Situation analysis of women in agriculture & plan of action for gender mainstreaming 2004–2010 in Jordan.

FAO. TCP. Syria, (2001–2005), Integration of women in agriculture & rural development.

FAO. 2001. *The state of food insecurity in the world*.

Farah, N.R. 2000. *Situation analysis of Yemeni women in agriculture: The interrelationships between women's socio-economic status, population and reproductive health*. Sana'a: FAO and UNFPA.

Filmer, D. 1999. *The structure of social disparities in education: Gender & wealth*. Washington DC. World Bank Policy Research Report, Working Paper Series No. 5, November 1999.

El-Leithy, H. 2001. *Gender dimensions of poverty in Egypt*.

IFAD. 1998. Experience sharing from the rural development project for Taourirt-Taforalt in Morocco: Coping with constraints to reach women.

IFAD. 2001. *Rural poverty report 2001: The challenge of ending world poverty*.

IFAD. 2003. IFAD's Strategy for an equitable development for women and men in the Near East and North Africa region.

Ilhai, N. 2000. *The intrahousehold allocation of time and tasks: What have we learnt from the empirical evidence?* Washington DC: World Bank Policy Research Report, Working Paper series No. 13, June 2000.

Lampietti, J.A. & Stalker, L. 2000. *Consumption expenditures and female poverty: A review of the evidence*. Washington DC: World Bank Policy Research Report, Working Paper series No. 11, April 2000.

Mansour, K. April 1994. *Women in agriculture in Egypt*. Cairo: MOALR.

NERC. 1996. *World food summit: Food security situation and issues in the Near East*.

Population Reference Bureau. 2001. *Population trends and challenges in the Middle East and North Africa*. MENA policy brief 2001.

Quisumbing, A.R. & Maluccio, J.A. 1999. *Intrahousehold allocation and gender relations*. Washington DC: World Bank Policy Research Report, Working Paper series No. 2, October 1999.

Qura'n, R. 2004. *Rural women and credit in SMEs development in Jordan*, FAO.

Rugh, A.B. 1988. *Family in contemporary Egypt*. Cairo, AUC Press, Third printing.

Stamoulis, K.G.S. (Ed). 2001. *Food, agriculture and rural development: Current and emerging issues for economic analysis and policy research*. Rome, FAO.

Syrian Arab Republic. 2003. *The current orientation of gender in rural development in Syria. Ministry of Agriculture and Land Reclamation*.

UN. 2002. *The world's women 2000 report: Trends and statistics*. United Nations Statistics Division.

UNDP. 2000. *Poverty report 2000*.

UNDP. 2001. *Human development report 2001*.

UNESCO. 2000. *Statistical yearbook 2000*.

UNESCO. 2000. *World education report 2000*.

UNESCO. Institute for Statistics (UIS) database.

UNFPA. 2001. *The state of world population 2001*.

UNIFEM. 2001. *Annual Report 2001*.

World Bank. 1994. *Egypt: Demographic and health survey* (1995). Ministry of Health, Iran (1998).

World Bank. 2001. *Globalization, growth & poverty*. World Bank, Washington DC.

World Bank. 2001. *World Development Report 2001*. World Bank, Washington DC.

Zafiris, T. 2000. *Social protection in the Middle East & North Africa*. The World Bank, Cairo, March 2000.

Zanaty, F. 2000. *Situation analysis of population & health in Egypt*, UNFPA.